الملحق الأول

وجهتا نظر داخل الوحدة الاقتصادية الأوروبية

تتردد أوروبا بين مفهومين للرأسمالية . هل ستظل السوق الموحدة مجرد منطقة تبادل حرّ ؟ فى هذه الحالة ستكون الرأسمالية الأوروبية فى عام ٢٠٠٠ صورة طبق الأصل للرأسمالية الأمريكية الجديدة .

أم أن الوحدة الأوروبية ستواصل العمل ، على العكس ، من أجل تطور خصائصها الأصلية باتجاه وحدة سياسية أوروبية حقيقية ذات طابع فيدرالى ، بدلا من الاكتفاء بأن يقتصر دورها على أن تكون مجرد سوق ؟ لن يتمكن النموذج الرابنى من أن يشكل النموذج الأول للرأسمالية الأوروبية الجديدة إلا عن طريق تلك الوحدة السياسية الحقيقية .

والحق أننى لم أجد ما يوضح تماما وجهتى النظر حول تلك القضية الأساسية أكثر من الخطابين اللذين ألقاهما فى جامعة أوروبا بروج (BRUGES) بشمال غرب بلجيكا ، كل من مسز تاتشر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ ، وجاك ديلور فى ١٧ اكتوبر ١٩٨٩ .

ومن الجلى أن ما جاء فى خطاب مسز تاتشر كان يرمى مقدما إلى التصدى لآراء جاك ديلور ، الذى أراد بدوره أن يرد على وجهة نظرها .

١ – ما هى أوروبا ؟

مارجريت تاتشر

أ) ردّ سلبى أولا : « أوروبا ليست من صنع معاهدة روما »

ب) مفهوم جغرافى وثقافى وتاريخى : « التصور المسيحى كان على مدى طويل مرادفا لأوروبا » وكذلك الحريات الديموقراطية .

رسالة أوروبا أن تصبح « أسرة من الأمم التى يتفاهم بعضها مع البعض الآخر بشكل أفضل فأفضل »

چاك ديلور

رئيس الوكالة الأوروبية لا يقول شيئا عن تاريخ أوروبا، فالمستقبل هو الأهم بالنسبة له.

٢ – ما هى الجماعة الأوروبية

مارجريت تاتشر

أ) رد الفعل الأول سلبى هنا أيضا : « الجماعة ليست هدفا فى حد ذاته » .

ب) حول السيادة : « تعاون إرادى بين دول تتمتع بالسيادة » .

جـ) لا مجال لمنح الجماعة أى سلطات إضافية : « لا يستلزم العمل معا بشكل أوثق أن تكون السلطة مركزة فى بروكسل أو أن تتخذ القرارات من جانب جهاز بيروقراطى تم تعيينه » .

« لم ننجح فى جعل حدود الدولة تتراجع فى انجلترا لكى نفرضها على أنفسنا من جديد على الصعيد الأوروبى عن طريق دولة عليا تمارس سيطرة جديدة من بروكسل » .

چاك ديلور

أ) الجماعة تصور يتضمن العديد من المعانى [...] إننا نعيش تجربة فريدة [...] ولاشك فى أننا نبنى ، اعتمادا على مبادئ موروثة من الخبرة التاريخية، ولكن فى ظروف متميزة للغاية، حتى أن النموذج سيكون هو أيضا فريدا من نوعه، وليست له سابقة تاريخية .

ب) « ممارسة السلطة بشكل مشترك » . ويذكر رئيس مفوضية بروكسل تأييداً لوجهة نظره ، ما قاله سير چيفرى هاو ، وزير الخارجية فى حكومة مسز تاتشر : « الأمم صاحبة السيادة فى الجماعة الأوروبية تتقاسم سيادتها بكل حرية ، وتبنى لنفسها دورا رئيسيا فى ممارسة السلطة فى القرن القادم » .

جـ) والأمر لا يتعلق بفرض مركزية بل بتعاون مشترك « كثيرا ما تتاح لى الفرصة للجوء إلى الفيدرالية كأسلوب مع تضمينها مبدأ التعاون المشترك . وأنا أجد فيها مصدرا للتوفيق بين ما يبدو للكثيرين غير قابل للتوفيق : قيام أوروبا موحدة مع الإخلاص لأمتنا ووطننا ، وضرورة تواجد سلطة أوروبية تتناسب مع مشاكل زمننا ومع الحاجة الحيوية للحفاظ على أممنا وأقاليمنا كمواقع للتأصل » .

٣ – تطور الجماعة الأوروبية

مارجريت تاتشر

أ) « كان بعض مؤسسى الجماعة الأوروبية يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون نموذجا لها . ولكن كل تاريخ أمريكا مختلف تماما عن تاريخ أوروبا » ويتعين أن نورد هنا ملحوظة فطنة ولكنها أساسية : فرفض مسز تاتشر أى تقدم تحققه الجماعة نحو تنظيم من الطراز الفيدرالى ، على الطريقة الأمريكية ، لا يدفعها إلى الاعتراض على النموذج الأمريكى للرأسمالية ، ولكنه يستبعد الشروط الضرورية لبناء نموذج للرأسمالية أوروبى صرف .

ب) « لقد صُممت معاهدة روما كميثاق للوحدة الاقتصادية ، ولكن قراءة هذه المعاهدة وتطبيقها بالأخص لم يكونا دائما كذلك. [...] وهذه المعالجة (التى تقترحها مسز تاتشر) لا تتطلب أى وثيقة أخرى ، فهى متوفرة كلها ، فى معاهدة شمال الأطلنطى ، ومعاهدة بروكسل المعدلة ، ومعاهدة روما » .

جاك ديلور

أ) « لا محل فى التاريخ إلا لم ينظرون للأمور على نطاق واسع وعلى المدى الطويل . ولذا لا يزال «الأباء المؤسسون» لأوروبا ماثلون الآن بما أوصوا به وبالتراث الذى تركوه لنا ».

ب) « ومن هنا تتطور تجربة أصيلة لا وجه للتشابه بينها وبين أى نماذج أخرى ، كقيام الولايات المتحدة مثلا [...] وهل يكون التطلع إلى أن يكون لدى كل أوروبى إحساسا بالانتماء إلى جماعة تكون ، نوعا ما وطنا ثانيا ، تدنيسا للمقدسات ؟ ولو تم رفض ذلك فإن البناء الأوروبى سيفشل ، وستتغلب المسوخ لأن جماعتنا لن تكون قد تزودت بتلك الروح الإضافية وذلك التأصل الشعبى . وعليه فإن عدم توفرهما يقضى بفشل كل مخاطرة إنسانية » .

٤ – الخطابان يعتمدان على مفهومى الرأسمالية الأوروبية

مارجريت تاتشر

أ) « الهدف من أوروبا المفتوحة للمنشأة هو القوة المحركة لقيام السوق الأوروبية الموحدة فى عام ١٩٩٢ [...] وهذا يعنى التحرك من أجل تحرير الأسواق ، والتوسع فى

الاختيارات ، والتوصل إلى المزيد من الالتقاء بين الاقتصاديات من خلال الحدّ من التدخلات الحكومية » .

ب) يجب خفض نفقات الجماعة ، بدءاً بنفقات السياسة الزراعية المشتركة وأحسن ما تم فى الفترة الأخيرة هو « اتباع انضباط أكثر تشددا بخصوص الميزانية » .

جاك ديلور

« لا يمكن أن يقتصر الأمر فقط على معرفة متى وكيف ستتمكن كل البلدان الأوروبية من الاستفادة من التأثير المنشط للسوق الكبيرة ومزاياها . فعهدنا تهيمن عليه إلى حد كبير روح جارية جديدة ، بينما ينتظر الشباب الأوروبى الكثير من جانبنا » .

ويتبين لنا هنا إلى أى حد تدفع المفاهيم الانجلو ساكسونية المهيمنة جاك ديلور إلى تحجيم التطلعات المالية للجماعة بالسعى فقط إلى سياسات مشتركة جديدة فى مجال البيئة، وربما أيضا فى مجال « البنى التحتية التى لا غنى عنها للأداء الجيد للسوق . وجميع هذه العمليات لن تتجاوز نسبة ٢٪ من مجموع النفقات العامة للجماعة » . وهذا الرقم معتدل بشكل خاص إذ أنه يمثل أقل من خُمس أو عُشر المستوى المعتاد للمقدرة المالية للاتحاد الفيدرالى .

٥ – *الجوانب الاجتماعية*

مارجريت تاتشر

« قبل أن أترك موضوع السوق الموحدة ، هل يكون بوسعى أن أقول إننا لسنا فى حاجة إطلاقا لأى نظم جديدة ترفع تكاليف العمالة ، وتجعل سوق العمل فى أوروبا أقل مرونة وقدرة على المنافسة بالمقارنة مع الموردين الأجانب » ؟

جاك ديلور

« عندما يكون هناك ملايين من الشباب الذين يدقون عبثا أبواب مجتمع البالغين ، خاصة من أجل أن يحتلوا مكانهم فى الحياة المهنية [...] يكون السؤال المطروح : أى مجتمع نحن نبنى ؟ مجمع الإقصاء ؟ [...] إن ميثاق الحقوق الاجتماعية لا يهدف إلا إلى التذكير علنا بأننا لا ننوى إخضاع حقوق العمل الأساسية للفعالية الاقتصادية وحدها » .

الملحق الثاني

مشروع إعلان حقوق المنشآة وواجباتها

تمهيد

أثبتت الأحداث الأخيرة فى أوروبا والعالم تفوق المجتمعات التى تعطى الأفضلية للمبادرة الخاصة والسوق على المجتمعات التى تعهد بإدارة الاقتصاد إلى نظام يعتمد على التحكم والمركزية . فالاقتصاد الحر هو وحده الذى يسمح بضمان الفعالية الاقتصادية ، ويؤمن الإزدهار لأكبر عدد من الناس .

والحريات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن الحريات السياسية . والديموقراطية هى وحدها التى تسمح بالازدهار الكامل لاقتصاد السوق . وعلى العكس فإن أى نظام لا يكون ديموقراطيا حقا ما لم يضمن احترام حق الملكية وحرية القيام بمشروعات .

ولكى يكون اقتصاد السوق مجزيا للجميع ، يجب أن ينظم فى إطار دولة تقوم على الشرعية .. وهكذا تكون مهمة السلطات العامة تأمين الحريات الأساسية للعناصر الاقتصادية ، والسهر على احترام قواعد المنافسة ، وتكريس تقدم المجتمع الذى يحقق التوسع الاقتصادى ، بنظم أو قوانين .

والمنشآت جماعات منظمة تتمتع بشخصيتها وتكوينها الخاص ، وهى الكيانات القاعدية التى يتوقف على ازدهارها ، ازدهار الاقتصاد فى مجموعه ، وتجد من خلالها أغلبية الأفراد حافزا للعمل والمبادرة . ويحصل كل منهم من خلال ذلك على وسائل الحياة . وهذا الدور الرئيسى يعطى المنشآت حقوقا يتعين أن تعترف بها السلطات العامة وأن تحميها . وهناك فى مقابل هذا الدور والحقوق التزامات يحددها فى كل بلد المُشرع على مرّ السنين ومع نمو الثروة . ومن السابق لآوانة التطلع إلى توحيدها فى أوروبا بنص أوحد ، وهى التزامات أخلاقية متماثلة كلها من حيث المبدأ ، أو على الأقل من حيث

مستوى تحقيقها ، وتعتبر واجبات مطلوبة فى المجالين الاجتماعى والثقافى وهى وحدها التى بدا من الممكن إيرادها فى نص أوحد .

ويقوم المشروع الحر على وحدة المصلحة التى تجمع بين أصحاب رأس المال والإدارة والعاملين بالأجر . وعليه يجب أن يميل توزيع ثمرات المبادرة ، والمجازفات ، والعمل المشترك ، إلى احترام العدالة وتنمية الحافز على الجهد الذى يبذله كل طرف . وتتوقف نوعية العلاقات الاجتماعية وفاعلية الجميع على ذلك .

ويتعين أن تُفسر على أساس تلك الاعتبارات مختلف مواد الإعلان التالى :

المادة الأولى

المشروع الحر مبدأ أساسى تضمنه قوانين الجمهورية . ويتعين على السلطات العامة أن تحميه .

المادة الثانية

يرتبط التشريع الاقتصادى والاجتماعى باحترام مبادئ المنافسة الحرة ، واقتصاد السوق ، والمساواة بين المنشآت .

وكل اتفاق يرمى إلى التخلص من قواعد المنافسة أو إلى إساءة استخدام وضع مسيطر محظور . ولا يمكن أن تكون الاحتكارات إلا ذات طابع استثنائى يتفق مع ضرورة عامة يجب أن يقررها القانون .

وكل خروج على تلك القواعد يجب أن تثبتها وتعاقب عليها سلطة مستقلة .

المادة الثالثة

تحدد المنشآت أسعارها بحرية . ولا يمكن السماح باستثناءات محدودة ومؤقتة لهذا المبدأ إلا بقانون .

المادة الرابعة

تتحكم المنشآة فى شروط إلحاق العاملين وفصلهم ، شريطة احترام الاتفاقات المعقودة وحقوق العاملين .

المادة الخامسة

وتنشأ الشروط العامة للأجور من المفاوضات المعقودة بين إدارة المنشأة والعاملين ، ويشارك فيها الممثلون المنتخبون للعاملين وفقا للشروط التى يحددها القانون .

المادة السادسة

نظرا للشخصية الاعتبارية للمنشآت ولدور الملكية فإن الرقابة عليها لا يمكن معاملتها مثل السلع العادية عموما .

وعليه فإن حق أصحاب رأسمال فى ملكيتهم لمنشأة ما مصان ومطلق . وكل حدّ من حـق الملكية هذا تقرره الدولة ، يجب أن يكون ذا طابع استثنائى ومبرر بمصلحة عامة كبرى .. ويتعين أن يكون مصحوبا بتعويض عادل وسابق . ولا يمكن أن يقرره المشرع إلا بأغلبية مؤهلة .

وبنفس الطريقة وللأسباب ذاتها ، فإن المنشآت المنظمة ، كشركات ذات رأس مال وأسهم قابلة للتداول فى سوق مالية أو أكثر يجب أن تحميها القواعد المنظمة لتلك الأسواق ، وكذلك السلطات المكلفة بتأمين تطبيقها ضد مناورات مضاربين يحاولون السيطرة عليها دون أن تكون دوافعهم نابعة عن مشروع يرى المشاركون فى المنشأة : الإدارة والعاملون وأصحاب الأسهم ، أنه صالح .

المادة السابعة

كل تغيير فى التشريع السارى ينجم عنه ضرر شاذ أو استثنائى للمنشأة يعطى الحق فى تعويض عادل يحدده القاضى المختص .

المادة الثامنة

إدارة المنشأة تقدم بانتظام وبالكامل حسابا للمساهمين والعاملين على إدارتها وعن وضع المنشأة . ويجب أن تكون السجلات الحسابية والمالية أمينة مطابقة للحقيقة .

المادة التاسعة

التعبير المتعدد للعاملين داخل الهيئات التمثيلية المنتخبة يضمنه القانون . وممثلو العاملين المنتخبون مكلفون بالدفاع عن المصالح المشروعة لموكليهم . وتتم استشارتهم

حول الإجراءات المتعلقة بظروف العمل . ويتعين على الإدارة أن تشركهم على أوسع نطاق فى دراسة المشاكل الرئيسية للمنشأة وفى البحث عن حلول لها .

المادة العاشرة

تشجع إدارة المنشأة كل إجراء يتيح مشاركة أفضل من جانب العاملين فى نتائجها ورأسمالها ، فى ظل احترام التوازنات الحيوية للمنشأة .

المادة الحادية عشرة

يجب أن تسهم المنشآت فى تأهيل العاملين لديها ، خاصة أولئك المهددين بالتسريح لتسهيل عملية إلحاقهم بأعمال أخرى .

وعليها أن تسهم ، فى حدود إمكاناتها فى نشاطات تتعلق بالميادين التعليمية والثقافية والعلمية ، وفى تحسين البيئة ونوعية الحياة .

المادة الثانية عشرة

يتوجب على المنشآت ، بحكم حريتها فى العمل بصفة عامة ، والضمانات التى تتمتع بها والإمكانات المتوفرة لديها عموما ، أن تقوم بدور محرك فى تحقيق ضروب التقدم التى يتوقعها منها المجتمع . ويتعين على السلطات العامة أن تشجعها بإجراءات مناسبة خاصة على الصعيد الضريبى .

المادة الثالثة عشرة

احترام حقوق وواجبات المنشأة يضمنه قاض مستقل . ويتمتع المقدمون للمحاكمة بضمانات تتعلق بعدالة الإجراءات .